ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي في ظل تصاعد التنافس الأمريكي ـ الصيني: دراسة في الاقتصاد السياسي الدولي

د. عبد الناصر أحمد حسين عمر
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – أجدابيا ـ ليبيا
Naserahmeomar1971@gmail.com

تاريخ الاستلام 3/12 / 2026م تاريخ القبول 6 / 5 / 2026م

Reshaping the Global Economic System amidst the Escalation of U.S.–China Competition: A Study in International Political Economy

DR: [Abd Al-Nasser Ahmed Hussein Omar]
Faculty of Economics and Political Science - Ajdabiya
Naserahmeomar1971@gmail.com

Abstract

The study examined the profound transformations taking place in the global economic system in the context of the escalating geopolitical and technological competition between the United States and China. It proceeded from the hypothesis that the liberal capitalist model, which has dominated the global economic system for several decades, is now facing fundamental challenges as instruments of economic cooperation are increasingly turning into drivers of conflict and mechanisms for building protectionist barriers. Accordingly, the study primarily focused on analyzing the structural impacts of this competition on global value chains, in addition to investigating the dimensions of the trade war on major economic powers such as the European Union, with particular attention to the direct and indirect repercussions on emerging markets and Arab countries.

The study adopted a descriptive-analytical approach as a methodological framework to understand the nature of the struggle over technological and financial dominance between the United States of America and China. The findings concluded that the global economy is moving toward a more multipolar structure, the contours of which are being

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

shaped by the reconfiguration of monetary and trade alliances. The Arab region, in particular, is experiencing clear impacts through multiple channels, including fluctuations in energy and oil prices, inflationary pressures, and disruptions in revenues associated with navigation through strategic corridors such as the Suez Canal. In light of these developments, there is an increasing imperative to formulate new, flexible adaptation strategies that can respond to the challenges of currency wars and emerging global monetary transformations, thereby ensuring the preservation of economic interests and the ability to adapt to the evolving structure of the global economic system.

Keywords: U.S.-China Competition, Global Economic Transition, Trade Disputes, International Political Economy.

الملخــص

تناولت الدراسة التغيرات الجذرية التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي في سياق تصاعد التنافس الجيوسياسي والتكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين وانطلقت الدراسة من فرضية أن النموذج الرأسمالي الليبرالي، الذي هيمن على النظام الاقتصادي العالمي لعدة عقود، بات يواجه تحديات جوهرية نتيجة تحول أدوات التعاون الاقتصادي إلى محفزات للصراع وبناء الحواجز الحمائية وعليه، ركزت الدراسة بشكل أساسي على تحليل التأثيرات الهيكلية لهذا التنافس على سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى استقصاء أبعاد الحرب التجارية على القوى الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي مع إيلاء اهتمام خاص بالانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على الأسواق الناشئة والدول العربية.

واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي كسياق منهجي لفهم طبيعة الصراع حول الهيمنة التكنولوجية والمالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وخلصت نتائج الدراسة أن الاقتصاد العالمي بات يتجه نحو هيكل أكثر تعددية للأقطاب، تتشكل معالمه من خلال إعادة ترتيب التحالفات النقدية والتجارية وأن المنطقة العربية باتت تتعرض لتأثيرات واضحة عبر مسارات متعددة، تشمل تقلبات أسعار الطاقة والنفط، الضغوط التضخمية واضطراب العوائد المرتبطة بالملاحة في الممرات الاستراتيجية مثل قناة السويس بناءً على هذه المعطيات، وهو ما اصبح يحتم ضرورة صياغة استراتيجيات تكيف مرنة جديدة تستجيب لتحديات حرب العملات والتحولات النقدية العالمية الجديدة

بما يضمن الحفاظ على المصالح الاقتصادية والتأقلم مع بنية النظام الاقتصادي المتغيرة.

الكلمات المفتاحيـــة: التنافس الصيني- الأمريكي، النظام الاقتصادي العالمي، الحرب التجارية، الاقتصاد السياسي الدولي.

المـقـدمـة:

لم يعد التغير الذي تشهده موازين القوى في النظام الدولي مسألة نظرية أو مجرد افتراضات أكاديمية، بل أصبح واقعاً جلياً يعيد تشكيل هيكل النظام الاقتصادي العالمي في اللحظة الراهنة، فالمشهد الدولي يمر بفترة انتقالية حساسة تتسم بتآكل الأسس التقليدية التي أرستها القوى الأمريكية والغربية خلال العقدين الأخيرين، وظهرت تحولات تدريجية تمثّلت في تراجع نموذج الهيمنة الأحادية القطبية ونهوض قوى اقتصادية طموحة على رأسها الصين والتي أصبحت لاعباً محورياً يمتلك القدرات والطموح لإعادة رسم ملامح العلاقات الدولية وتحدي الهياكل القيادية السائدة، إذ بدأ انفتاح الصين الاقتصادي في الأصل كخيار تنموي داخلي بدوافع اقتصادية بحتة، وقد جرى استقباله حينذاك من قبل الولايات المتحدة بانفتاح لحسابات سياسية وجيوستراتيجية، انعكست في رغبة وأمريكا بكبح تلك الصعود القوى والمنافسة خلال سياق الحرب الباردة (صيوح، 2019، ص 125).

لكن العلاقة بين طرفي الصراع (الولايات المتحدة- الصين) تطوّرت مع الوقت من حالة التكامل الحذر إلى وضع يمكن وصفه بـ "اعتماد متبادل مأزوم"، فقد أثار النجاح الصيني السريع في تحديث قطاعي التكنولوجيا والإنتاج وعبور مرحلة الاعتماد على دورها كمصنع عالمي إلى قطب ابتكاري قلقًا متزايدًا لدى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، تلك الدوائر أصبحت تنظر إلى هذا الصعود على أنه تهديد وجودي يهدد ركائز نفوذها العالمي وهيمنتها التقنية ورداً على هذا الوضع غير المستقر، لجأت وأمريكا إلى سياسات انعزالية وتمسكت بحمائية صارمة تضمنت فرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود مشددة على نقل التكنولوجيا، وقد شكّل هذا الاتجاه تراجعاً غير مسبوق عن القيم والمبادئ القائمة على التجارة الحرة التي تبنتها وأمريكا وقادتها لعقود طويلة ترتب على هذه السياسة إرهاصات ارتباك على مستوى سلاسل الإمداد العالمية، مما نتج عنه بداية ظهور نظام اقتصادي عالمي يتسم بالاستقطاب، (نافع، 2025، ص 21).

وإن هذا التنافس المحتدم على قيادة الاقتصاد السياسي الدولي ليس مجرد سباق تجاري عابر، بل يُعبّر عن مواجهة هيكلية حول الجهة التي تمتلك السلطة في تحديد قواعد المستقبل ولذا، فإن دراسة التحولات التي تعيد صياغة النظام الاقتصادي العالمي تستدعي اهتماماً خاصاً لفهم تداعياتها على استقرار النظام الدولي وسط هذا التنافس الحاد بين القطبين الرئيسيين.

إشكـــاليـــة الـدراســة:

تناقش هذه الدراسة التناقض الواضح بين القيم التي قامت عليها "العولمة الليبرالية"، المتمثلة في حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال وبين الواقع الحالي الذي يظهر ميلاً نحو "تسييس الاقتصاد" واستخدام سلاسل الإمداد كأداة ضغط سياسي ما نتج عن تصاعد المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين هو حالة من عدم اليقين داخل الأسواق العالمية، وتفاقم النزاعات التجارية التي عجزت المؤسسات الدولية عن احتوائها بشكل فعال بناءً على ذلك، تتمحور الإشكالية الأساسية للدراسة حول السؤال التالي: ما هو أثر المنافسة الاقتصادية والجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين على إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي ومستقبل التعددية القطبية؟

وانطلاقاً من هذا السؤال الرئيسي، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها:

1- ما هي الأسباب البنيوية التي أدت إلى تحول العلاقة بين الصين والولايات المتحدة من شراكة استراتيجية إلى تنافس وجودي؟

2- كيف أثرت الحروب التجارية والرسوم الجمركية على عدم استقرار سلاسل القيمة العالمية؟

3- إلى أي درجة تساهم السياسات الصينية مثل مبادرة الحزام والطريق في تأسيس نظام اقتصادي بديل للنظام الغربي؟

4- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ظل تراجع الدور الفاعل للولايات المتحدة وصعود القوى الصينية؟

أهـداف الـدراســة:

1- تسليط الضوء على الخلفيات التاريخية والسياسية للتوترات الاقتصادية بين القوتين المتصارعتين(الولايات المتحدة- الصين).

2- دراسة دور "الحرب التكنولوجية"، لا سيما في مجالات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، كعنصر محوري للصراع على الهيمنة الاقتصادية.

3. تحليل مدى الفجوة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين وإمكانية الصين تقديم نموذج قيادي بديل للنظام الرأسمالي التقليدي.

4. طرح رؤية مستقبلية تساعد الدول الإقليمية والناشئة في فهم ديناميكيات القوى العالمية الجديدة لتجنب آثار الاستقطاب الاقتصادي والجيوسياسي.

أهميـــة الـدراســـة:

أ- الأهمية العلمية (النظرية):

- تعزيز دراسة الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالاقتصاد السياسي العالمي من خلال دراسة تطور مفهوم "تسييس التجارة الدولية".
- تقدم إطاراً تحليلياً لمسألة "تراجع الهيمنة التقليدية"، مدعومة بتحليل لصعود قوى اقتصادية بديلة في ظل مرحلة انتقالية تمتاز بالتوتر والتحول بين دولتى الولايات المتحدة الامريكية والصين.

ب- الأهمية العملية (التطبيقية):

- مساعدة صانعي القرار في الدول النامية والإقليمية، بما فيها العربية، لفهم أدوات تداعيات الصراع التجاري بين القوى الكبرى(أمريكا- الصين) وتطوير استراتيجيات "تحوط اقتصادي وسياسي".

التأكيد على أهمية تنويع الشراكات الاقتصادية لجميع الدول والحد من الاعتماد المفرط على قوة او دولة واحدة، فضلاً عن تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية لتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

منـهـج الـدراســـة:

اعتمد الدراسة على تكامل منهجي يجمع بين الأدوات التالية:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** توصيف واقع التفاعلات الاقتصادية بين امريكا والصين، وتحليل أثر السياسات الحمائية على استقرار النظام المالي العالمي.

2- **المنهج الاستشرافي:** لاستكشاف مستقبل النظام الدولي وفرص بروز "التعددية القطبية" في ظل إعادة هيكلة سلاسل الإمداد الدولية.

3- **مدخل الاقتصاد السياسي الدولي:** كإطار نظري لفهم التداخل بين "السلطة والثروة" وصراع الهيمنة على القواعد الحاكمة للنظام العالمي

4- **أسلوب المقارنة الإحصائية:** للمفاضلة بين القدرات الاقتصادية للقطبين باستخدام بعض البيانات والتقارير للمؤسسات الدولية؛ لقياس أثر الحرب التجارية على معدلات النمو العالمي.

حـــدود الـــدراســـــة:

الحدود الموضوعية: يركز البحث على دراسة تأثير الصراع بين أمريكا والصين في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، مع التركيز على قضايا مثل الحروب التجارية والتنافس التكنولوجي وإعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية.

الحدود الزمنية: تمتد الدراسة من فترة تصاعد التوترات التجارية والتكنولوجية منذ عام 2018 وحتى التحولات الاستراتيجية الحالية وتوقعات المستقبل لعام 2025 بناءً على المصادر الموثوقة.

الحدود المكانية: يتمحور النطاق الجغرافي حول أمريكا والصين كقوتين عالميتين رئيسيتين، مع تسليط الضوء على تأثير هذا التنافس على الدول الإقليمية والعربية والقوى الناشئة.

الـخـطـــة البحـثـيـــة:

المبحث الأول – الأبعاد الهيكلية والتقنية للتنافس الصيني الأمريكي ، المطلب الأول – التفاوت الهيكلي في النظام الرأسمالي العالمي وتأثيره على التنافس الدولي. ، والمطلب الثاني – التنافس الجيوسياسي والتقني (منطقة جنوب شرق آسيا والريادة التكنولوجية) ، والمبحث الثاني – التنافس التجاري والاقتصادي بين أمريكا والصين ، والمطلب الأول – واقع التبادل التجاري ومؤشرات الاعتماد المتبادل. ، والمطلب الثاني – أبعاد وأهداف الحرب التجارية الصينية الأمريكية. ، والمبحث الثالث – تداعيات الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي ، والمطلب الأول – الآثار الهيكلية للحرب التجارية على الاقتصادين الأمريكي والصيني. ، والمطلب الثاني – تداعيات الصراع بين الصين وأمريكا على أوروبا.

المبحث الأول – الأبعاد الهيكلية والتقنية للتنافس الصيني الأمريكي:

يتمثل تحليل طبيعة الصراع القائم بين القطبين العالميين الرئيسيين من زاوية الاقتصاد السياسي الدولي، متجاوزًا التفسيرات التجارية التقليدية التي غالبًا ما تتسم بالسَطحيّة ليُركّز بدلاً من ذلك على الجوانب البنيوية العميقة التي تشكّل هيكل النظام الرأسمالي العالمي. فقد استطاعت الصين استثمار الثغرات الموجودة في هذا النظام

لتعزيز مسار صعودها في حين تسعى أمريكا إلى الحفاظ على موقعها المهيمن من خلال تعزيز هيمنتها في المجالات التكنولوجية .

المطلب الأول – التفاوت الهيكلي في النظام الرأسمالي العالمي وتأثيره على التنافس الدولي:

تشير المقاربات النقدية إلى أهمية تحليل علاقات القوة وديناميكيات الهيمنة التي تشكل أساس المنظومة الدولية ومن خلال ذلك يمكن فهم التنافس الحالي بين أمريكا والصين كنتاج طبيعي للهيكلية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي العالمي الذي صاغته أمريكا بعد انتهاء الحرب الباردة، وتعتمد هذه الرؤية على افتراض أساسي مفاده أن الصين استطاعت استغلال الثغرات الكامنة وحالة اللامساواة داخل هذا النظام لتعزيز مكانتها الدولية . وقد حققت ذلك من خلال تصميم نموذج اقتصادي يجمع بين دور الدولة المركزي (رأسمالية الدولة) والانفتاح على الأسواق العالمية، ما منحها قوة قادرة على تحدي القيادة الأمريكية والدفع نحو إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية.

وتقوم الرأسمالية العالمية، كما شكلتها القوى الغربية على بنية منقسمة وغير متكافئة، حيث تتكدس الفوائض المالية والمنافع الاقتصادية في "دول المركز"، بينما تظل "دول الأطراف" عالقة في شبكات التبعية الاقتصادية حيث استغلت الدولة الأمريكية هذه البنية لتعظيم مكاسبها عبر تسخير الفجوات الإنتاجية الكبيرة بين الدول المتقدمة تقنياً ونظيراتها النامية ووفقاً لمصادر أكاديمية، تم استخدام هذا الانقسام الهيكلي لتعزيز الأرباح الأمريكية من خلال توظيف اليد العاملة الرخيصة واستغلال عدم التوازن بين تكلفة التصنيع وسعر السوق النهائي (Korzeniewicz, 2020, p.14).

وفي هذا الإطار اتخذت أمريكا من الصين بداية قاعدة لتصنيع السلع منخفضة التكلفة المعتمدة على الأيدي العاملة الرخيصة، الموجهة للأسواق الغربية وقد أتاح ذلك للشركات الأمريكية تحقيق أرباح كبيرة بفضل الفارق الواضح بين تكاليف الإنتاج الزهيدة في الصين والقيمة المرتفعة للمنتجات في الأسواق العالمية.

إلا أن هذا المسار الذي أرادت وأمريكا أن يكون أحادياً لصالحها انقلب تدريجياً إلى نتائج غير متوقعة، فقد قامت الصين باستثمار تدفقات رؤوس الأموال الغربية في تحديث بنيتها التحتية التقنية وتعزيز قدرتها الإنتاجية على نحو ملحوظ وكان لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 أثراً محوريّاً في تحويل المشهد،

حيث مكنها هذا الانضمام من توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق الدولية وزيادة حصتها من التجارة العالمية، وهو ما انعكس بشكل ملموس على نفوذها الاقتصادي (Naughton, 2007, p.32).

لذلك نجد أن صعود الصين لم يكن ظاهرة منعزلة عن النظام الرأسمالي العالمي، بل هو نتيجة مباشرة لاستغلال تناقضاته الهيكلية فبفضل استثمارها المدروس لحالة التفاوت القائمة، تحولت الصين تدريجياً إلى قوة اقتصادية مركزية قادرة على إعادة صياغة النظام العالمي ومواجهة الهيمنة الأمريكية من داخل المنظومة ذاتها.

لم تكن استراتيجية الصين تعتمد على الانعزال أو التراجع عن النظام الرأسمالي العالمي، بل ارتكزت على تحدي الهيمنة من داخل النظام ذاته عبر إعادة تشكيل هياكله غير المتوازنة واستغلالها لزيادة حضورها على الساحة الدولية ومن خلال نموذج "رأسمالية الدولة"، حققت الصين قوة اقتصادية عززت من موقعها التفاوضي، مما أتاح لها استغلال الثغرات الموجودة في البنية العالمية وتراجع النفوذ الغربي لتحقيق مكاسب استراتيجية . وقد تجسد هذا النهج بوضوح في مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، خصوصًا مبادرة "الحزام والطريق"، التي أعادت الصين بفضلها صياغة توازنات القوة بين الشمال والجنوب، لتصبح لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي (Southall & Melber, 2009, p.45).

وعبر تعزيز استثماراتها في الدول النامية، نجحت الصين في مد نفوذها إلى مناطق كانت تقليدية تحت الهيمنة الأمريكية وهكذا، بات النموذج الصيني يشكل تحديًا حقيقيًا للنموذج الليبرالي الغربي القائم على حرية السوق، إذ استطاعت الصين المزج بين التخطيط المركزي وآليات السوق العالمية، مما أهلها لتقديم نموذج إنمائي جديد نقلها من موقع التبعية إلى مصاف التحدي الاستراتيجي (Dizz & Diaz, 2022, p.112).

وتركز التحركات الصينية على استثمار التناقضات وأزمات النظام الرأسمالي الليبرالي العالمي. فقد قادت الصين تحالفات مع قوى صاعدة بهدف تعزيز دورها في صنع القرار داخل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مطالبة بإعادة هيكلة هذه المنظومة لجعلها أكثر إنصافًا وانعكاساً حقيقياً لتوازن القوى الدولية الجديدة. ولم تقف جهودها عند حدود المطالبة بالإصلاحات، بل بادرت بتأسيس مؤسسات مالية بديلة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وتوسيع دور تجمع "بريكس" ومنظمة شانغهاي للتعاون، في محاولة جادة لخلق نظام عالمي أكثر تعددية للأقطاب وتقليل الاعتماد على أمريكا (Wang, 2024).

وساعدت هذه التحركات دولة الصين على تعزيز تأثيرها في وضع وتغير قواعد التجارة العالمية للقرن الحادي والعشرين، معتمدةً على استثمارات ضخمة في مشروعات البنية التحتية وتنفيذ مبادرات اقتصادية ذات نطاق دولي واسع بالتوازي،(أشرف، 2020، ص88) كما تعاونت الصين مع دولة روسيا لمحاولة الحد من هيمنة الدولار في النظام المالي الدولي، عبر التوسع في استخدام العملات المحلية، ما ساعد على تزايد استخدام اليوان الصيني بصفته عملة دولية وظهر ذلك جليًّا في التبادلات التجارية مع روسيا والبرازيل، (Council on Foreign Relations, 2023) بالإضافة إلى اتفاقيات مع قوى اقتصادية ونفطية كالسعودية وفرنسا وأثار إعلان "بريكس" دراسة إمكانية إطلاق عملة موحدة توجهاً نحو تقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي وخلق توازن نقدي عالمي جديد (Pistilli, 2024).

ومن زاوية أخرى، عارضت كل من دولتي الصين وروسيا الجهود الغربية لتعميم معاييرها وقيمها بصفتها نموذجًا عالميًا ملزمًا، مشددتين على ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية والتاريخية لباقى دول العالم وبالمقابل، اعتمدت أمريكا سياسات تتسم بالصرامة تجاه الصين بهدف كبح تقدمها الاقتصادي وتعطيل صعودها التقني(فرحات،2023، ص105)، حتى أن الوثائق الدفاعية الأمريكية صنفت دولة الصين باعتبارها منافسًا استراتيجيًا ذا قدرات شاملة (دبلوماسية وعسكرية وتقنية)، وصنفتها على أنها تهديد أساسي للمصالح الأمريكية وساعية لإعادة صياغة النظام العالمي بما يخدم أهدافها(The White House, 2022).

المطلب الثاني - التنافس الجيوسياسي والتقني ـ منطقة جنوب شرق آسيا والريادة التكنولوجية:

تتصاعد حدة التنافس بين وأمريكا والصين، لتشمل مختلف الأقاليم الاستراتيجية الهامة، ويبرز إقليم جنوب شرق آسيا باعتباره مركزاً رئيسياً لهذا الصراع لما يتمتع به من أهمية جيوسياسية واقتصادية وقد جاءت استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي لعام 2022 لتؤكد على هذا التوجه، حيث تم تصنيف الصين كـ"قوة مراجعة" تسعى إلى تقويض النظام الدولي الحالي وفرض هيمنتها على منطقة "الإندوباسيفيك"، التي تمتد من سواحل الهند الغربية حتى الشواطئ الأمريكية، ترى أمريكا أن الصين تسعى جاهدة إلى إعادة تشكيل هذه المنطقة بما يخدم مصالحها الخاصة، مع تركيزها على تقليص دور الدولة الأمريكية وتأثيرها (The White House, 2022, p. 24).

ولا ينفصل هذا الصراع الجيوسياسي عن سباق الهيمنة التكنولوجية الذي يزداد اشتعالاً بين الطرفين ويتركز هذا السباق بشكل كبير حول السيطرة على الممرات البحرية الاستراتيجية التي أصبحت محوراً رئيسياً للتنافس في السنوات الأخيرة ومن هذه الناحية تلعب ديناميكيات القوة دوراً حاسماً في صياغة السياسات الإقليمية؛ فالصراع على مناطق النفوذ في بحر الصين الجنوبي يعد مثالاً واضحاً لهذه المنافسة المتصاعدة، وفي حين تعتمد أمريكا على قدراتها العسكرية الهائلة وعلى مواردها المالية الضخمة، تستفيد الصين من نموها الاقتصادي السريع ونفوذها العسكري المتزايد لفرض واقع جديد يُعيد تعريف خريطة السلطة الإقليمية إلا أن هذا المشهد يجعل الدول الصغيرة في الإقليم (مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا) تواجه تحديات ضاغطة؛ إذ رغم حيوية مواقعها الجغرافية ومصالحها الاستراتيجية، إلا أنها تفتقر إلى الموارد السياسية والعسكرية القادرة على مواجهة الضغوط الخارجية المكثفة من كلا القطبين المتنافسين (Hung et al., 2023, p. 338).

وفي مواجهة هذا الواقع تعمل أمريكا بشكل مكثف للحفاظ على توازن القوة في منطقة جنوب شرق آسيا؛ وذلك عبر تعزيز شراكاتها الأمنية والدفاعية مع الدول الإقليمية مثل تايوان التي تشعر بقلق متزايد من الطموحات التوسعية الصينية وتبرز الأهمية الاستثنائية لهذه المنطقة بالنظر إلى موقع بحر الصين الجنوبي، الذي يُعد بمثابة شريان حيوي للتجارة العالمية، حيث يمر عبره ما يقرب من ثلث حركة الشحن البحري العالمي، مما يمثل قيمة تجارية كبيرة.

وفي ظل التحولات العميقة التي شهدتها أدوات القوة على الساحة الدولية، اكتسب التنافس التكنولوجي أهمية متزايدة وجعل منه أحد أبرز ميادين الصراع بين القوى الكبرى وقد برزت الاستراتيجية الأمريكية في هذا السياق بشكل واضح، حيث أكدت وزارة الخارجية في بيانها لعام 2024 بعنوان "التكنولوجيا وتحولات السياسة الخارجية" أن التفوق التكنولوجي العالمي يشكل جوهر الاستراتيجية الأمريكية للفضاء السيبراني والتقنيات الرقمية (Blinken, 2024). فعلى الجانب الآخر، تنظر الصين إلى الابتكار التكنولوجي كقاعدة أساسية في المنافسة الدولية الحالية وقد شدّد الرئيس شي جين بينغ في خطابه عام 2021 على أن الهيمنة التكنولوجية أصبحت الميدان الأكثر حسمًا في المشهد العالمي، متوقعًا أن تشهد المواجهة تصاعدًا غير مسبوق خلال السنوات القادمة (Allison et al., 2001, p.12).

ويمثل هذا السباق نحو التفوق التكنولوجي اختبارًا جوهريًا لنمط الصراع الاستراتيجي بين أمريكا والصين، حيث تعمل الأولى على الحفاظ على موقعها الريادي عبر استغلال النظام الرأسمالي العالمي الذي هندسته بما يخدم مصالحها بينما تسعى الصين بكل قوة إلى إعادة صياغة منظومة القوة الدولية، مستندة إلى نموذج "رأسمالية الدولة"، الذي يهدف إلى تحقيق توازن جديد يلائم المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة (The White House, 2022, p.31).

وترى الدولة الأمريكية أن الطموحات التقنية الصينية خاصة في المجالات المتقدمة، باتت شكل تهديدًا جذريًا وواقعياً لمكانتها الدولية ومع ذلك، تدرك الصين أهمية التكنولوجيا كوسيلة لتغيير الواقع القائم وتقوم بدور محوري في تعزيز قطاع الابتكار لديها بهدف إعادة رسم خريطة النظام التقني العالمي والمساهمة في تحديد المعايير العالمية للتكنولوجيا.

ويظهر هذا التنافس بوضوح في قطاع الاتصالات والمعلومات حيث برز "طريق الحرير الرقمي" كإحدى المبادرات الرائدة ضمن مشروع الصين الضخم "الحزام والطريق" الذي انطلق عام 2013، مما أتاح لها تعزيز دورها الاستراتيجي في تشكيل مستقبل التكنولوجيا بالدول الآسيوية جنوب شرق القارة (عريبي، 2023)، وازدادت حدة التنافس مع تسارع الجهود نحو تطوير تقنيات الجيل السادس (G6) وتصاعد الأنشطة السيبرانية، ما أدى إلى تعميق الانقسام ورفع مستوى المواجهة بين الطرفين (United States Department of Justice, 2020).

المبحث الثاني – التنافس التجاري والاقتصادي بين أمريكا والصين:

يُمثل التشابك التجاري بين أمريكا والصين أساس العلاقات الدولية الحديثة، إذ تحولت العلاقة من طور التكامل والاعتماد المشترك إلى مرحلة التنافس الصريح والمعركة التجارية، وهو ما يمكن توضحيه من خلال تقييم هيكل تبادل السلع بين البلدين وتتبع نمو الخلل التجاري وتداعياته السياسية وصولاً إلى استعراض أسباب وغايات المعركة التجارية الحالية وآثارها على كفّتي القوى الدولية.

المطلب الأول – واقع التبادل التجاري ومؤشرات الاعتماد المتبادل:

شهدت التعاملات التجارية بين أمريكا والصين نموًا بالغًا منذ استئناف الصلات الدبلوماسية عام 1979، حيث غدا البلدان محورين مرتبطان بشبكات تزويد متداخلة اضافةً لتزايد العجز التجاري الأمريكي الذي أصبح ظاهرة اقتصادية وسياسية تستدعي التدقيق والتحليل.

وفي تحليل لبنية المبيعات والمشتريات بين الجانبين، فأن الصادرات الصينية نحو السوق الأمريكية تتركز بشكل رئيسي في مجال الإلكترونيات، والآلات والمستلزمات التصنيعية وعلى الجانب الآخر، تبرز أبرز الموارد الصينية من أمريكا في قطاع الطائرات (بمبلغ يقارب 16 مليار دولار)، وفول الصويا (حوالي 12 مليار دولار)، والمركبات (ما يقارب 11 مليار دولار) (جوني، 2018، ص 24)

ويُظهر التدقيق العميق لنظام المبادلات السلعية أن أمريكا أصبحت اليوم أكثر تَعَلُّقًا واعتمادًا على الصين، بينما تضاءلت نسبة اتكال الأخيرة على البورصات الأمريكية؛ ويتجلى هذا عبر احتلال الصين المرتبة الأولى كشريك تجاري لأمريكا، بينما تحظى أمريكا بالمركز الرابع في قائمة الشركاء التجاريين للصين.

وتزايد تأثير التبادل التجاري بين القوتين بسرعة لافتة، وتوطدت تلك العلاقات بتوقيع ميثاق تجاري ، خوّل للصين صفة "الأمة الأكثر رعاية" (MFN) بدءًا من عام 1980 وفي ذلك الوقت، لم يتجاوز مجموع المبادلات المشتركة 4 مليارات دولار، واستقرت الصين حينها في المركز الرابع والعشرين ضمن قائمة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة بيد أن الوضع تبدل كليًا بحلول 2022؛ حيث ارتفع إجمالي التجارة السلعية خلال الشهور السبعة الأولى وحدها إلى قرابة 402.31 مليار دولار، ما وطّد موقع الصين كأضخم شريك تجاري للولايات المتحدة (الباحوري، 2018، ص 12).

جدول (1) تطور العجز التجاري بين أمريكا الأمريكية والصين خلال الفترة (2010- 2025)، الوحدة: مليار دولار

السنة	الصادرات الامريكية للصين	الواردات الامريكية من الصين	العجز التجاري الامريكي مع الصين
2010	91.9	396.3	273.0
2011	103.9	393.3	289.3
2012	110.6	425.6	315.0
2013	121.7	440.4	318.7
2014	123.7	468.5	375.2
2015	115.9	483.2	367.3
2016	115.6	462.6	347.0
2017	130.4	505.6	375.2
2018	120.14	539.67	419.52
2019	106.6	452.2	345.61
2020	54.124	432.68	308.13
2021	151.44	504.93	354.49

213.00	368.76	155.76	2022
350.7	509.82	159.12	2023
317.1	478.32	161.22	2024
380.16	542.29	162.13	2025

المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي (BEA)، بيانات التجارة الدولية في السلع والخدمات، (2025). متاح على الرابط: https://www.bea.gov

ويُعزى تصاعد الفارق التجاري لصالح الصين إلى تباين حجم المبادلات السلعية الصينية المتوجهة للأسواق الأمريكية مقارنة بالواردات الأمريكية؛ حيث ترتكز البضائع الصينية على مزية تنافسية في السعر نابعة من تدني مستويات المعيشة مما يمكّن الشركات من تقليص كلفة اليد العاملة وصناعة منتجات استهلاكية بأسعار رخيصة بالمقارنة مع سائر الدول هذا التباين في الأسعار أثمر بدوره عن استقطاب المشتري الأجنبي والداخلي في أمريكا نحو السلع الصينية (خليل وصبري ونصر، 2022، ص 58-59).

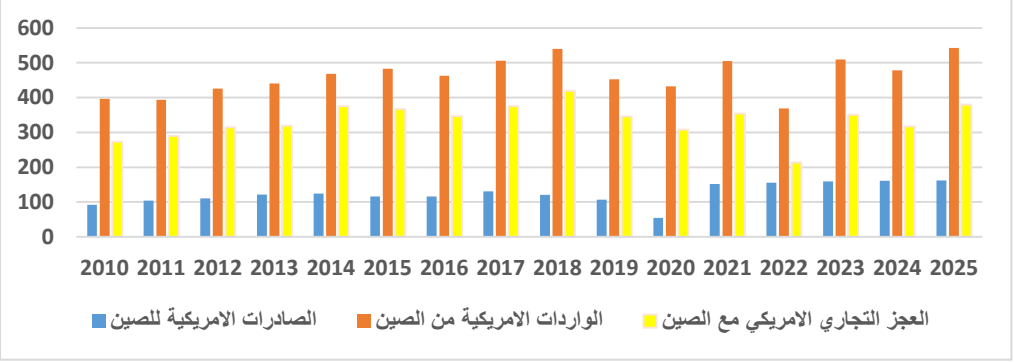

شكل (1) الميزان التجاري الأمريكي مع الصين في الفترة(2010-2025)

المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي (BEA) ووزارة التجارة الأمريكية، بيانات التجارة الخارجية حسب القطاعات السلعية ((SITC، 2025)). متاح على الرابط https://www.bea.gov

وفي إطار مترابط، يتبين أن أكثر من 65% من مجموع العجز التجاري للولايات المتحدة يتعلق بالصلة التجارية مع الصين؛ إذ سجل هذا النقص حوالي 380.16 مليار دولار بحلول عام 2025 وقد وصلت قيمة المستوردات الأمريكية من الصين إلى قرابة 542.29 مليار دولار، تركزت غالبيتها في التقنيات الإلكترونية، والمنتجات

الاستهلاكية، والأزياء والمُعِدّات، فيما لم تتجاوز المسوّقات الأمريكية للصين 162.13 مليار دولار، والتي شملت أغلبها الطائرات المدنية، وفول الصويا، والمركبات، والآليات الكهربائية.

وظهرت البوادر الأولى للتصعيد التجاري بين القوتين الاقتصاديتين في عام 2018، عقب إصدار تقرير حكومي أمريكي يوجه انتقادات مباشرة للصين بتبنيها ممارسات وصفها بالغير منصفة على الصعيد التجاري وقد تضمنت هذه الانتقادات اتهامات بتحمل الصين مسؤولية تفاقم العجز التجاري الأمريكي، وانتهاكها حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى فرضها سياسات لنقل التكنولوجيا الأمريكية بشكل قسري إلى السوق الصينية بهدف دعم نموها الاقتصادي المحلي.

وتشير الإحصاءات الاقتصادية إلى وجود فجوة ملحوظة في الميزان التجاري بين الطرفين؛ إذ بلغت واردات أمريكا من الصين حوالي 483 مليار دولار، بينما لم تتجاوز صادراتها نحو الصين 116 مليار دولار خلال نفس الفترة وتظهر هذه الأرقام اعتمادًا متزايدًا من أمريكا على السلع الصينية، حيث يُوجَّه نحو خمس صادرات الصين إلى السوق الأمريكية، مُتيحًا لالصين نفوذًا استراتيجيًا من خلال سيطرتها على سلاسل توريد حيوية للاقتصاد الأمريكي (تيزيري، 2019، ص 89).

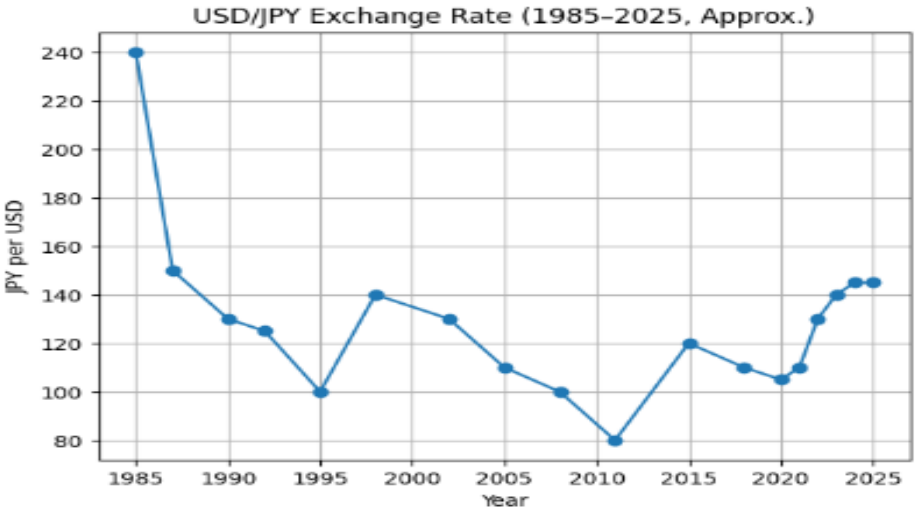

شكل رقم (2): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني خلال الفترة (1985–2025)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك اليابان (Bank of Japan) ، وقاعدة بيانات الاحتياطي الفيدرالي الاقتصادي (FRED).

ومع تصاعد المواجهة التجارية شهد العجز التجاري بين البلدين قفزة كبيرة تجاوزت 308 مليار دولار في عام 2022، مقارنة بواقع 83.8 مليار دولار فقط خلال عام 2000، وقد أدى هذا الوضع إلى تحول الصين إلى أكبر دائني لأمريكا، متخطية بذلك دولًا مثل اليابان والبرازيل ففي أبريل 2019، بلغت الديون الأمريكية المستحقة للصين أكثر من تريليون دولار، ما يعادل حوالي 27% من إجمالي الدين الخارجي الأمريكي، وهو تطور يحمل تداعيات سياسية بالغة الحساسية للإدارة الأمريكية (تيزيري، 2019، ص90).

وبناءً عليه عززت دولة الصين موقعها كقوة تمتلك آليات ضغط سياسي تمكّنها من التأثير في القرارات المالية للولايات المتحدة ويتمثل هذا النفوذ في قدرتها على تصفية احتياطاتها من أذونات الخزانة الأمريكية أو تقليل استثمارها فيها فعلى الصعيد الفني، تساهم الاستثمارات الصينية في هذه الأذونات في استقرار أسعار الفائدة الأمريكية عبر زيادة السيولة النقدية للدولار في حال توقف تلك الاستثمارات، سترتفع أسعار الفائدة بشكل تلقائي، مما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود ومع ذلك، يبقى هذا الخيار محفوفًا بالمخاطر للصين نفسها؛ إذ إن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي سيؤثر سلبًا على قدرته الاستيرادية، مما سينعكس بدوره على تراجع حجم الصادرات الصينية.

المطلب الثاني- أبعاد وأهداف الحرب التجارية الصينية الأمريكية

لم يكن الخلاف التجاري بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم مجرد نزاع تقني يتعلق بأرقام الصادرات والواردات أو اختلالات مؤقتة في الميزان التجاري، بل تحوّل بشكل تدريجي إلى مواجهة مفتوحة تُعرف باسم "الحرب التجارية" هذه المواجهة لم تكن وليدة اللحظة بل كانت نتيجة تراكمات هيكلية وأزمات ممتدة، إلى جانب توجيه اتهامات متكررة للجانب الصيني باتباع ممارسات تجارية تُعتبر غير عادلة وعدائية، اضافةً الى وجود أهداف قصيرة الأجل تأخذ طابعاً حمائياً وقانونياً مثل حماية حقوق الملكية الفكرية وتقليل حجم الديون الأمريكية الثقيلة، وصولاً إلى الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى التي تتعلق بالتنافس حول الهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي ومحاولة منع ظهور قوى دولية منافسة قد تهدد التفرد الأمريكي المستمر لعقود.

والنزاع التجاري الذي تديره الدولة الأمريكية ضد الصين يُعتبر جزءاً من استراتيجية معقدة تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة بالإضافة إلى أهداف

جيوسياسية طويلة الأمد وهذه الاستراتيجية تتوزع بين أهداف مرحلية ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وأهداف استراتيجية تسعى لضمان الهيمنة على النظام العالمي.

وتركز الدولة الأمريكية على الأهداف المرحلية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي في هذا الجانب على تقليل "العجز التجاري" المستمر مع الصين وهو العجز الذي بلغ مستويات قياسية في عام 2017 وقدّر بحوالي 375 مليار دولار وعليه، سعت أمريكا إلى ممارسة ضغوط مكثفة على الصين لزيادة وارداتها من المنتجات الأمريكية خاصة في مجالي الزراعة والطاقة. وقد أبدت الصين استعداداً جزئياً عبر الموافقة على صفقات تصل قيمتها إلى 70 مليار دولار، إلا أن أمريكا لا ترى في هذه الخطوة حلاً كافياً، بل تطالب بانفتاح شامل للأسواق الصينية أمام الخدمات والشركات المالية الأمريكية ويتقاطع هذا المطلب مع نموذج التنمية الاقتصادي الذي تتبعه الصين، ما يجعل هذا الملف محوراً للصراع بين النموذجين الرأسمالي الأمريكي ورأسمالية الدولة الصينية. (خليل وصبري ونصر، 2022، ص77).

وجاءت قضية حقوق الملكية الفكرية محوراً بارزاً في السياسات الأمريكية التصعيدية حيث اتُهمت الصين بتبني سياسات تسهل انتهاك براءات الاختراع وسرقة الابتكارات، بالإضافة إلى إجبار الشركات الأجنبية على نقل التكنولوجيا كأساس لدخول الأسواق الصينية ورغم تعديل الصين لبعض القوانين ذات الصلة، إلا أن التطبيق على أرض الواقع ما زال يعاني من عراقيل هيكلية مرتبطة بالطموحات الصينية تحت شعار "صنع في الصين 2025"، وهي خطة تسعى لتحقيق الريادة العالمية في مجال الصناعات المتقدمة كذلك، دفعت دبلوماسية الحرب التجارية أمريكا لمحاولة تقليل اعتمادها على المديونية الخارجية تجاه الصين، التي تعد واحدة من أكبر حاملي سندات الخزانة الأمريكية بما يقدر بـ1.3 تريليون دولار هذا الهدف يمثل خطوة استراتيجية لفك ارتباط الاقتصاد الأمريكي عن النفوذ المالي الصيني، خاصة في ظل تزايد المنافسة الجيوسياسية بين البلدين. (تيزيري، 2019، ص90).

وعلى الجانب الأخر ركزت أمريكا على الأهداف الاستراتيجية ذات الطابع الجيوسياسي والعالمي في هذا الجانب على ضمان استمرار هيمنتها المطلقة في النظام الدولي من خلال منع أي قوة منافسة من الوصول إلى موقع يمكنها من زعزعة هذه السيطرة، ويُنظر إلى الصين باعتبارها التهديد الأكبر لهذا التفرد الأمريكي بسبب نموها الاقتصادي السريع وزيادة نفوذها الجيوسياسي والعسكري لذلك، تبدو الحرب التجارية في جوهرها محاولة لتقييد صعود الصين وإبطاء تقدمها التكنولوجي لضمان

بقاء أمريكا في موضع القيادة العالمية ومن خلال تكثيف الضغط الاقتصادي، تسعى وأمريكا لتقليل قدرة الصين على تعديل ميزان القوى العالمي بما يخدم مصالحها بهذه الطريقة، فإن استهداف القدرات الاقتصادية والتقنية للصين لا يقتصر فقط على الأرقام والإحصائيات، بل يمتد ليشكل جزءاً محورياً من استراتيجية طويلة الأمد لاستدامة الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي ودرء أي تهديد محتمل لنفوذها الدولي.

المبحث الثالث - تداعيات الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي:

لم تقتصر تداعيات المواجهة التجارية المشتعلة بين وأمريكا والصين على حدود الدولتين فحسب، بل امتدت لتحدث تأثيرات جذرية هزت أركان النظام المالي والتجاري العالمي فقد أسفر تصاعد السياسات الحمائية وفرض القيود الجمركية عن تهديد استقرار سلاسل التوريد العالمية وتقويض معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتضخمت أبعاد هذه الأزمة عبر تحليل التأثيرات الهيكلية على اقتصادي أمريكا والصين كخطوة أولى، ومن ثم استكشاف انعكاساتها على التكتلات الاقتصادية الكبرى والمنطقة العربية.

المطلب الأول –الآثار الهيكلية للحرب التجارية على الاقتصادين الأمريكي والصيني:

نتج عن الصراع على الهيمنة الاقتصادية العالمية مجموعة من التداعيات التي مست جوهر الاستقرار الاقتصادي لدى الطرفين المتصارعين يمكن تحليل الآثار على الاقتصاد الأمريكي **من خلال عدة محاور:**

1- التأثير على الشركات وسلاسل التوريد الأمريكية: أسفرت السياسات الحمائية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية تجاه الصادرات الصينية عن نتائج عكسية طالت الشركات الأمريكية ذاتها، خاصة تلك التي تعتمد على الصين كمركز لعملياتها الإنتاجية تضررت صادرات هذه الشركات من السلع المصنعة والموجهة إلى الأسواق الصينية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المصنوعة في الصين والتي يتم إعادة تصديرها إلى وأمريكا كما أدى فرض رسوم جمركية تصل إلى 25% على منتجات متعددة إلى زيادة الأعباء المالية على المستهلك الأمريكي وبالتالي، أصبحت العديد من السلع الأساسية أكثر كلفة وأقل قدرة على منافسة المنتجات المماثلة في الأسواق (الباجوري، 2018).

2- تراجع التبادل التجاري وتأثيره على القطاع الزراعـــي : بحسب بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، شهدت الصادرات إلى الصين انخفاضاً حاداً بلغت نسبته 19%

خلال الفترة بين مارس 2018 ومارس 2019 جاء هذا الانخفاض نتيجة مباشرة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين كرد فعل على الواردات الأمريكية (الحسني وعبد المنعم، 2020) وقد تأثر القطاع الزراعي بشكل خاص، حيث انخفضت صادرات المنتجات الزراعية الرئيسية مثل فول الصويا والذرة، وهما من السلع التي كانت الصين تُعتبر من أكبر مستورديها وأدى ذلك إلى تهديد بفقدان ما يقرب من 10% من الوظائف في الولايات الزراعية الكبرى مع ازدياد صعوبة العثور على أسواق بديلة وتعثر المفاوضات بشأن اتفاقية نافتا (الباجوري، 2018)

3- **تأثير التوتر الاقتصادي الكلي وسوق العمل :** تتوقع وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن ارتفاع الرسوم الجمركية الأميركية قد يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات بنسبة تتراوح بين 35% و40%، مما قد يُضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 0.5% وعلى الرغم من الدعم المؤقت الذي وفرته التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق الحكومي للاقتصاد الأمريكي، إلا أن استمرار النزاع مع أهم شريك تجاري للولايات المتحدة يشكل خطراً كبيراً بفقدان الآلاف من الوظائف في قطاعات حساسة (جوني، 2018) أما الاستثمارات في صناعة الفولاذ والألمنيوم، فقد تبدو مفيدة للعمال في الأجل القصير، لكنها مرشحة للتسبب في رفع تكاليف الإنتاج في قطاعات أخرى مثل صناعة السيارات على المدى البعيد، مما يهدد بتدهور القدرة التنافسية وزيادة معدلات البطالة في القطاع الصناعي (جوني، 2018).

4- التداعيات المالية والنقدية: أدت خسارة الصادرات وتراجع القدرة التنافسية إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأميركي وارتفاع الدين العام وتكلفة خدمته وتزامناً مع تصاعد النزاع وفرض الحواجز الجمركية، تفاقمت مستويات التضخم، ما يزيد الضغط على الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة وقد ينعكس هذا الوضع بشكل سلبي على أسواق الأسهم والدخل الأسري، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لكلتا القوتين الاقتصاديتين (جوني، 2018).

الآثار الهيكلية للحرب التجارية على الاقتصادي الصيني:

يُعد الصراع التجاري بين أمريكا والصين من الأحداث التي تركت آثارًا عميقة على الاقتصاد الصيني، حيث انعكست تداعياته على المؤشرات الاقتصادية الكبرى مُحدثة تغييرات هيكلية واضحة فقد سجلت الصادرات الصينية إلى الأسواق الأمريكية - التي تُعتبر أكبر مستورد للمنتجات الصينية عالميًا - تراجعًا كبيرًا خلال فترة قصيرة وفقاً

لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، انخفضت قيمة هذه الصادرات من 52.2 مليار دولار في أكتوبر 2018 إلى 31.2 مليار دولار في مارس 2019، ما يمثل تقلصاً بنسبة 40% خلال خمسة أشهر فقط ورافق هذا التدهور في النشاط التجاري انخفاض حاد في معدل نمو الاستثمار السنوي المحلي، ليصل إلى أدنى نقطة تاريخية عند مستوى 0.1% في عام 2025، وهي أدنى نسبة مسجلة منذ عام 1998، كما ساهمت القيود التقنية الصارمة التي فرضتها الإدارة الأمريكية على شركات التكنولوجيا الصينية، بهدف منع دخولها إلى سوق الاتصالات الأمريكي، في تراجع ثقة المستثمرين وأدت إلى انخفاض ملحوظ في أداء أسواق الأسهم الصينية (الحسني وعبد المنعم، 2020، ص 43).

ومن ناحية الاستيراد دفع تطبيق الصين لرسوم جمركية انتقامية على الواردات الأمريكية الشركات المحلية إلى مواجهة ارتفاع تكاليف تشغيلية مؤثرة، مما أضعف قدرتها التنافسية وإلى جانب ذلك، أُجبرت الشركات الصينية على إعادة النظر في هيكل سلاسل القيمة الخاصة بها بحثاً عن مصادر توريد أكثر استدامة تستطيع تحمل التغيرات المتكررة في السياسة التجارية الأمريكية هذه الأزمة قد تؤدي إلى استمرار انخفاض الصادرات الصينية وبالتالي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتأثر المؤشرات التنموية العامة سلبياً كرد فعل استراتيجي، قد تلجأ الصين إلى خفض قيمة عملتها الوطنية لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها على الصعيد الدولي، كخطوة مضادة للسياسات الحمائية الأمريكية بهدف الحفاظ على حصتها السوقية (جوني، 2018، ص 38).

إلا أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد تؤدي إلى اشتعال ما يُعرف بـ "حرب العملات"، ما قد يستدعي رد فعل أمريكي برفع أسعار الفائدة بهدف تقويض جاذبية الصين لرؤوس الأموال العالمية مثل هذا السيناريو يعزز احتمال دخول الاقتصاد العالمي في دوامة تضخمية كبيرة، تؤدي بدورها إلى ارتفاع تكلفة الدين وزيادة معدلات الفائدة وانكماش الاستثمار العالمي هذه التداعيات قد تُفضي مستقبلاً إلى انخفاض مستويات الاستهلاك العالمية وظهور أزمات مجتمعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر (صندوق النقد الدولي، 2019) وعلى الرغم من هذه العقبات، يُتوقع استمرار السلع الصينية في التنافسية بأسواق بديلة بسبب انخفاض كلفتها مقارنة بالمنتجات الأمريكية ذات السعر العالي بسبب الدولار القوي بل إن السلع الصينية قد تستمر في جذب المستهلك الأمريكي داخل أمريكا نفسها؛ كون انخفاض سعر العملة الصينية يساعد في امتصاص أثر الرسوم الجمركية المرتفعة بنسبة 25% (جوني، 2018، ص 38).

أما فيما يخص الأسواق الداخلية وسوق العمل المحلي، تشير الإحصائيات إلى تراجع معدل التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية بالصين بنسبة 0.59% بالتزامن مع تباطؤ مبيعات القطاع الاستهلاكي المحلي ويرجع هذا الأمر إلى الترابط الوثيق بين الاقتصاد الصيني والقوة الشرائية الكبيرة للسوق الأمريكي؛ فتراجع حجم الواردات الأمريكية يؤدي إلى ضغوط مالية وتشغيلية على الشركات الصينية تتسبب في خفض العمالة وتقليص دخل الأسر إن هذا الضغط الاقتصادي الناتج عن سياسات التجارة القوية يضع الصين أمام تحدٍ مزدوج يتمثل في الحفاظ على زخم النمو الصناعي من جهة وضمان استقرار المجتمع وحماية وظائف العمال المتأثرين بانكماش الطلب الخارجي من جهة أخرى (عبد القادر، 2023، ص 31).

المطلب الثاني – تداعيات الصراع بين الصين وأمريكا على أوروبا :

لم يكن الاتحاد الأوروبي في مأمن من تبعات الحرب التجارية المحتدمة بين أمريكا والصين، إذ شملت آثار النزاع القارة الأوروبية مباشرة في أكتوبر 2019، عندما فرضت الإدارة الأمريكية رسوماً جمركية عقابية بقيمة 7.5 مليار دولار على 89 منتجاً أوروبياً، وقد استهدفت هذه الإجراءات سلعاً أساسية بزيادات وصلت إلى 25%، مع تخصيص طائرات "إيرباص" الفرنسية بزيادة نسبتها 10%؛ وجاء ذلك بذريعة الدعم الحكومي غير المشروع الذي تحصل عليه الشركة وفقاً للرؤية الأمريكية، وهو نزاع قانوني مستمر منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاماً كرد فعل، أعدت المفوضية الأوروبية خطة مضادة تتضمن فرض رسوم على صادرات أمريكية تتجاوز قيمتها 4 مليارات دولار لكن التصعيد لم يقتصر على البُعد الاقتصادي فقط، بل امتد ليهدد وحدة الكيان الأوروبي فقد قام الرئيس الأمريكي حينها بمنح امتيازات لبعض دول الاتحاد على حساب الأخرى، ما اعتُبر محاولة واضحة لزعزعة التماسك الاقتصادي للقارة (الحسني وعبد المنعم، 2020، ص 29).

برزت الآثار السلبية لهذا الصراع التجاري على الاقتصادات الأوروبية في نقاط رئيسية عدة، أهمها التراجع الملحوظ في حجم التجارة العالمية وما نتج عنه من اضطراب في سلاسل التوريد المتكاملة التي تعتمد عليها الشركات الأوروبية لتحقيق مكاسب الحجم فرض الرسوم الجمركية يحد من قدرة هذه الشركات على المنافسة العالمية بكفاءة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج المحلي وتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الأوروبية هذه الأوضاع تنعكس سلباً على المستهلك الأوروبي الذي يواجه ارتفاعاً في الأسعار وتقليل الخيارات المتاحة من المنتجات (راشد، 2019، ص 4).

إلى جانب ذلك هناك دول أوروبية معينة تُعد أكثر عرضة لهذا التأثير المباشر نظراً لاعتماد اقتصادياتها الكبير على التصدير وعلى شبكة سلاسل التوريد العالمية، خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام والسلع الوسيطة ووفقاً لتقارير شركة "بيكتيت لإدارة الأصول"، تشمل قائمة الدول الأكثر عرضة لهذه المخاطر: لوكسمبورغ بنسبة مساهمة اقتصادية عالمية تصل إلى 70.8% بسبب قوة قطاعاتها المصرفية والصناعية، يليها سلوفاكيا بنسبة 67.3% نظراً لتميزها في الصناعات الثقيلة ثم تأتي هنغاريا بنسبة 65.1% والتشيك بنسبة 64.7%، فيما تحل أيرلندا بنسبة 59.2% نتيجة لاعتمادها الكبير على خدمات التكنولوجيا والمال الدولية هذه العلاقات الاقتصادية القوية تجعل هذه الدول شديدة التأثر بأي تراجع أو تقلبات في التجارة الدولية (Green, 2019).

جدول رقم (2): الدول الأوروبية الأكثر تأثراً بالنزاع التجاري العالمي

الرقم	الدولة	حجم المساهمة عالمياً	القطاعات الاقتصادية لكل دولة
1	لوكسمبرج	%70.8	تعتمد لوكسمبروج على التجارة بشكل كبير، وتشمل الصناعات الرئيسية فيها الخدمات المصرفية، خدمات المعلومات، الفولاذ، وغيرها من المنتجات الصناعية الأخرى.
2	سلوفاكيا	%67.3	تتميز سولوفاكيا بالخدمات القوية والصناعات الثقيلة والقطاعات الزراعية، وقد كانت تجارتها الخارجية تشهد نمو سريعاً سنوياً، إلا ان الحرب التجارية يمكن أن يكون لها تأثير شديد عليها.
3	المجر	%65.1	لدى المجر اقتصاد موجه نحو التصدير يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية الزراعية والسياسات وتكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والكيماويات، وجميعها صناعات رئيسية داخل الدولة.
4	التشيك	%64.7	تركز التشيك بشكل أساسي على الهندسة فائقة التكنولوجيا وسيتأثر اقتصادها كثيراً بالحرب التجارية الصينية الامريكية.
5	أيرلندا	%59.2	تعد ايرلندا موطنا للمقر الرئيسي لشركة "جوجل" في أوروبا، ويهيمن على اقتصادها الخدمات المصرفية والتكنولوجيا الفائقة، ويمكنها أن تتأثر بسهولة بأي تقلبات في الاقتصاد العالمي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: Selby Green, M. (2019).

وفي ظل تصاعد حدة التوترات أضحى النظام الليبرالي العالمي عرضة للاضطرابات قصيرة الأمد والانهيارات الهيكلية على المدى المتوسط، مما يمثل تهديداً وجودياً لأوروبا التي استندت رفاهيتها منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية

إلى استقرار ذلك النظام إن خطر تفكيك الأطر التعددية العالمية وإضعاف قواعد منظمة التجارة العالمية يضرب في صميم شرعية المؤسسات الدولية التي طالما شدد الاتحاد الأوروبي على دعمها باعتبارها ضمانة لتحقيق العدالة بين كافة الدول (راشد، 2019، ص 5).

واستخلاصاً، يرتبط النظام الليبرالي للعلاقات الدولية ومؤسساته العالمية مثل مجموعة السبع ومجموعة العشرين ارتباطاً وثيقاً بالتعاون عبر ضفتي الأطلسي ومن هذا المنطلق، تعد السياسات المنطوية تحت شعار "أمريكا أولاً" تهديداً مباشراً للمصالح الأوروبية، سواء تجسّد ذلك في صورة حروب تجارية أو اتخذ أشكالاً أخرى فالإجراءات مثل فرض رسوم جمركية على واردات الصلب والألمنيوم تحت ذريعة الأمن القومي، والتهديدات المستمرة التي تستهدف قطاع السيارات - الذي يعد أحد الأعمدة الرئيسية للصادرات الأوروبية إلى أمريكا - تكشف عن عواقب خطيرة قد تطال هذا التحالف الاستراتيجي التاريخي ويتجلى الخطر في إمكانية تقويض منظومة الرخاء المستقبلي القائمة على انفتاح الأسواق العالمية وديناميكيتها.

لا تقتصر آثار التوترات التجارية بين القوى الكبرى المتناحرة على الأطراف المباشرة للصراع، بل تتجاوزها لتلقي بظلالها الثقيلة على الاقتصاد العالمي عبر آليات متعددة تشمل الطلب الخارجي، وأسعار النفط، والأسواق الدولية، ومعدلات الفائدة يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية لدعم الدول النامية حيث يساهم في تعزيز قدراتها الإنتاجية ودفع عجلة الابتكار لكن رغم أهميته، شهدت هذه التدفقات تراجعاً ملحوظاً عقب الأزمات الاقتصادية المتكررة، ما أفقد البلدان النامية القدرة على المنافسة.

تبدو انعكاسات هذا الوضع جلية في حالة الاقتصاد الجزائري، حيث تقلصت الصادرات منذ بدء الحرب التجارية بين وأمريكا والصين عام 2017، نظرًا للعلاقات التجارية الوثيقة مع كلا الطرفين باعتبارهما شريكين أساسيين ومع حقيقة أن أكثر من 90% من صادرات الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات، تأثرت المداخيل الوطنية بشكل واضح بسبب تقلبات هذه التوترات ونتيجة لذلك، ظهرت تأثيرات سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكبرى بحلول عام 2020؛ إذ ارتفعت معدلات البطالة إلى 12.83%، وشهدت معدلات التضخم زيادة ملحوظة أثّرت على أسعار السلع الأساسية والخدمات (العلمي وطاهر، 2022، ص 177؛ يسلي، 2021، ص 138).

وفيما يخص أسواق السلع العالمية أدّى النمو الاقتصادي المتسارع للصين إلى تحويلها إلى عامل أساسي في تحديد مستويات الطلب العالمي على المواد الخام والسلع الوسيطة وبما أن الصين تُشكّل منصة مركزية في سلاسل القيمة العالمية، فإن أي تباطؤ اقتصادي فيها يؤثر مباشرة في التجارة الدولية فقد سجلت الواردات الصينية انخفاضاً بنسبة 4.8% خلال الربع الأول من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مما ساهم في إبطاء نمو الاقتصاد العالمي.

شكل رقم (3): معدلات نمو الصادرات العالمية حسب مستوى التنمية الاقتصادية للفترة (2017–2025)
المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO)، تقرير التجارة العالمية السنوي، وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ((UNCTAD، 2025)).

السياسات الحمائية الأمريكية وردود الفعل الصينية أسهمت - أيضاً - في تقلص حجم الصادرات الواردة من الدول العربية التي تعتمد اقتصاداتها بشكل أساسي على تصدير النفط وقد أدى ذلك إلى تفاقم العجز في موازنات العديد من الدول العربية النفطية، لا سيما مع استمرار اعتمادها الكبير على عائدات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات رغم الجهود المبذولة لتنويع المصادر الاقتصادية في منطقة الخليج (Atkinson, 2022؛ Pistilli, 2024).

من ناحية أخرى فإن السياسة النقدية المتشددة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ورفع معدلات الفائدة أدى إلى ضغط دولي كبير على الاقتصادات النامية والعربية تحديداً، في محاولة منها للحفاظ على الاستثمارات الأجنبية ومنع نزوح رؤوس الأموال، اضطرت الدول إلى رفع أسعار الفائدة المحلية ومع ذلك، فهذا يتعارض مع

الحاجة الملحة إلى خفضها لدعم الإنتاج المحلي وخفض تكاليف التصنيع والزراعة المرتفعة (عريبي، 2023؛ جوني، 2018، ص 45).

على مستوى التضخم، عانت المنطقة العربية عام 2017 من ارتفاع كبير بلغ 13.9% نتيجة لتزايد أسعار السلع والخدمات لكن مع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي لاحقاً، بدأت الضغوط التضخمية تتراجع تدريجياً في بعض البلدان العربية بحلول عام 2020، وذلك بفضل تضافر عوامل عدة أهمها انخفاض أسعار المواد الأولية عالمياً، واستقرار الأوضاع بعد انتهاء تأثير بعض سياسات خفض الدعم الحكومي كما ساهم انخفاض تكاليف السكن والإيجارات في دول مجلس التعاون الخليجي في تخفيف هذه الضغوط، ما يعكس التداخل الوثيق بين الأوضاع الاقتصادية في العالم واستقرار الوضع الاقتصادي بالمنطقة العربية (الباجوري، 2018؛ صندوق النقد العربي، 2020، ص 3).

وامتدت تأثيرات هذا الصراع التجاري لتعصف بالممرات البحرية الاستراتيجية والبنية الصناعية في المنطقة العربية انخفضت حركة السفن التي تمر عبر مضيق باب المندب وقناة السويس نتيجة لتراجع التجارة الدولية، ما أثّر بدوره سلباً على الإيرادات الأساسية لهذه الممرات كمصدر للنقد الأجنبي للبلدان المعنية، أما في مصر، فقد واجهت صادرات الحديد والصلب المخصصة للسوق الأمريكية رسوماً حمائية حدَّت من قدرتها التنافسية بشكل كبير.

الـخـاتـمـة :

سلطت الدراسة الضوء على التحولات العميقة التي طرأت على هيكل النظام الاقتصادي العالمي، مؤكدةً أن الصراع بين أمريكا والصين يتجاوز كونه مجرد نزاع تجاري قصير الأجل، ليأخذ أبعادًا هيكلية تتعلق بالهيمنة التكنولوجية والسيطرة الجيوسياسية وقد أظهرت نتائج البحث كيف أدى الانتقال من نمط "التعاون الليبرالي" إلى "الحمائية التنافسية" إلى تداعي سلاسل القيمة العالمية وإعادة تشكيل خرائط التحالفات النقدية ومن خلال تتبع هذه التحولات تبلورت صورة مستقبلية لنظام عالمي جديد يسير نحو "تعددية قطبية"، وما يرافق ذلك من تحديات متزايدة على المستوى الدولي، خاصة بالنسبة للدول الناشئة والعربية تلك الدول باتت تواجه مخاطر مزدوجة، منها التداعيات التضخمية واضطراب الممرات التجارية الحيوية بناءً عليه، تبرز الحاجة الماسة لتطوير استراتيجيات مرنة تضمن استقلالية القرار السيادي والمصالح الوطنية في ظل هذا الواقع المتغير.

النتائج

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- **انكماش النموذج الليبرالي التقليدي:** أكدت الدراسة أن النظام العالمي القائم على حرية التجارة المطلقة يشهد تراجعاً ملحوظاً حيث انتقلت الاقتصادات الكبرى نحو سياسات "الحمائية الاستراتيجية" التي تهدف إلى حماية التفوق التكنولوجي الوطني.

2- **تسليح سلاسل القيمة العالمية:** لم تعد سلاسل الإمداد تعمل حصريًا كأدوات لتعزيز الكفاءة الاقتصادية بل غدت وسيلة جيوسياسية تُستَخدم للضغط المتبادل بين القوى العظمى، كأمريكا والصين.

3- التحول نحو التعددية القطبية: أبرزت الدراسة توجهات واضحة تدعم الانتقال إلى نظام دولي أكثر تعددية حيث يواجه النموذج الأحادي المتمثل في هيمنة الدولار والنظام الاقتصادي الغربي منافسة متنامية بفعل "حروب العملات" والسياسات النقدية البديلة.

4- انعكاسات إقليمية على الاقتصاديات العربية: أشارت النتائج إلى وجود أثار سلبية ملحوظة لتصاعد التوتر التجاري العالمي على الاقتصاديات العربية، بما في ذلك اضطرابات الممرات المائية الحيوية كقناة السويس وباب المندب، بالإضافة إلى تصعيد حدة الضغوط التضخمية نتيجة التغيرات الحادة في أسعار الطاقة والسلع الأولية.

5- **السيادة التكنولوجية كمحرك للصراع:** اتضح أن جوهر المواجهة بين القوى الكبرى يتمركز في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، حيث إن السيطرة على هذه المجالات تمثل المفتاح الأساسي للتحكم في النظام الاقتصادي القادم.

التوصيات:

استنادًا إلى النتائج المستخلصة تقترح الدراسة جملة من التوصيات الاستراتيجية للدول العربية على النحو التالي:

1- **تنويع الاحتياطيات المالية:** يُوصى البنوك المركزية العربية بتعزيز مرونة احتياطياتها من النقد الأجنبي والذهب وذلك للحد من التعرض لصدمات العملات العالمية المرتبطة بـ "حرب العملات".

2- **تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي:** تحتاج الدول العربية إلى المضي قُدمًا نحو تفعيل وتوسيع نطاق اتفاقيات التجارة البينية بهدف تقليل الاعتماد على القوى الكبرى

وتعزيز فرص تكوين كتلة اقتصادية عربية تخدم المصالح المشتركة في النظام العالمي الناشئ.

3- **الاستثمار في القدرات الرقمية:** يجب إعطاء أولوية قصوى لدعم برامج البحث العلمي والتطوير في مجالات التقنية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات الاتصال المتقدمة مثل الجيل الخامس لضمان بناء استقلال تقني مستدام.

4- **تأمين الممرات المائية الحيوية:** من الضروري تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين الدول العربية المطلة على الممرات الملاحية الاستراتيجية، لدرء المخاطر وتأمين استمرارية تدفق التجارة العالمية وضمان الاستقلال الاقتصادي.

5- **تبني مبدأ الحياد الإيجابي:** توصي الدراسة بصياغة سياسات متوازنة وقابلة للتكيف تتيح للدول العربية الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها مبادرات مثل "الحزام والطريق" مع الحفاظ على علاقات استراتيجية متكاملة مع القوى الغربية بما يحقق مصالحها الوطنية بعيداً عن محاور التوتر الدولي.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الـهـوامـــش

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أشرف، نسيبة (2020): "مقاومة الهيمنة في النظام العالمي: دراسة في أنماط ونماذج مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أشرف، نسيبة (2025): "التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: تحليل نقدي"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
3. الباجوري، خالد عبد الوهاب (2018): "تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي"، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، بيروت.
4. البهي، رغدة (2018): "الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 214، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
5. البطران، خالد (2020): "أثر العلاقات الأمريكية الصينية على النظام السياسي الدولي في ظل الصراع والتعاون"، مجلة جامعة البعث (سلسلة العلوم القانونية)، المجلد 42، العدد 25.

6. تيزيري، سي طيب (2019): "التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني لإقليم جنوب شرق آسيا 2008-2019"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.
7. جوني، بسام (2018): "النزاع التجاري العالمي"، الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، بيروت.
8. الحسني، عرفان، وعبد المنعم، حياة (2020): "الاقتصاد السياسي الدولي: صراعات القرن الحادي والعشرين"، دار المعارف، القاهرة.
9. خليل، شيماء محمد، وآخرون (2022): "الحرب التجارية بين أمريكا الأمريكية والصين"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 3.
10. راشد، باسم (2019): "مأزق أوروبا من الحرب التجارية بين أمريكا والصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 217، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
11. صيوح، لؤي محمد (2019): "العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الدولي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 41، العدد 3.
12. صندوق النقد العربي (2020): "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
13. عبد القادر، فاطمة سيد (2023): "التنمر الاقتصادي ودوره في إحداث الحروب التجارية الدولية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 53، العدد 1.
14. عطية، حليمة (2024): "أثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 1.
15. العلمي، سمية، وطاهر، زهير (2022): "تداعيات الحرب التجارية بين الصين وأمريكا على الاقتصاد الجزائري"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 9، العدد 2.
16. عريبي، زينة (2023): "أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكا على مستقبل النظام الدولي"، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
17. فخري، إيمان (2021): "بحر الصين الجنوبي: صدام محتمل بين وأمريكا والصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
18. فرحات، محمد فايز (2023): "الصراع في الإندو-باسيفيك: تباين الأهداف الأمريكية الصينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 233.
19. مراد، لينا زهير عيسى (2022): "مستقبل النظام الدولي في ظل التنافس الصيني الأمريكي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 34، المركز الديمقراطي العربي.
20. يسلي، لتهينان (2021): "أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Allison, G., et al. (2021). The Great Tech Rivalry: China vs. the US. Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School.
2. Atkinson, R. D. (2022). How to Win the U.S.-China Economic War. Foreign Policy.

3. Birley, L. M. (2023). "Cycles and Transformation: China's State-Capitalism". Journal of World-Systems Research, 29(2).
4. Blinken, A. J. (2024). Technology and the Transformation of U.S. Foreign Policy. Speech at Moscone Center.
5. Council on Foreign Relations (2023). The Future of Dollar Hegemony.
6. Hung, V. M., et al. (2023). "US-China Rivalry in Southeast Asia". Journal of Liberty and International Affairs, 9(1).
7. Ikenberry, G. J. (2008). "The Rise of China and the Future of the West". Foreign Affairs, 87(1).
8. IMF (2019). Country Report No. 15/256: People's Republic of China. International Monetary Fund.
9. Lippert, B., & Perthes, V. (2020). Strategic Rivalry between United States and China. SWP Research Paper.
10. Naughton, B. (2007). The Chinese Economy: Transitions and Growth. MIT Press.
11. Nye, J. (2015). "Is the American Century Over?". Political Science Quarterly, 130(3)
12. Pistilli, M. (2024). How would a new BRICS currency affect the US dollar? Investing News Network.
13. Selby Green, M. (2019). The 10 countries most at risk from a trade war. Business Insider.
14. The White House (2022). National Security Strategy.
15. Wallerstein, I. (2004). World-Systems Analysis: An Introduction. Duke University Press.
16. Zafar, A. (2023). "The US-China Rivalry in the Middle East". South African Journal of International Affairs, 44(3).